



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الأربعاء

19 محرم 1436 - 12 نوفمبر 2014





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	هيئة حقوق الإنسان
8	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان: المخدرات وتعدد الزوجات وراء حالات العنف

الأسري

فيما تتصاعد وتيرته ضد النساء والأطفال

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 19 محرم 1436هـ - 12 نوفمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

علي عائض - الطائف

تباشر جمعية حقوق الإنسان بالطائف العديد من حالات العنف الأسري، والتي تعزوها الجمعية للطلاق والمخدرات والتفكك الأسري وتعدد الزوجات.. يتجدد التعنيف لزوجات من قبل أزواجهن وأطفال من قبل زوجات ابائهم ومن اباء أيضا على أبنائهم.. قثمة أطفال يتعرضون على يد هؤلاء القساة للربط بالسلاسل، والضرب والتجويد والحرق.. وأحيانا القتل كما في حادثتي غصون ورهف الشهيرتين.. المؤلم أن ضحايا الطفولة المعذبة لا يملكون القدرة على التعبير عما يتعرضون له من أهوال وفضاعات..

ماهي دوافع هذا العنف الذي يلقي بظلاله الثقيلة على مجتمعنا..؟ وهو بالطبع ليس استثناء فهذه الظاهرة عالمية بامتياز.. تعاني منها المجتمعات المتقدمة والنامية.

هيمنة الذكور

تقول وفاء عبد الكريم: العنف الأسري أو ما نسميه الإساءة الأسرية ظاهرة اجتماعية ونفسية تعاني منها معظم المجتمعات البشرية مع اختلاف أشكاله سواء كان (جسديا، جنسيا نفسيا، ماديا، لفظيا). ولاشك أن التنشئة الأسرية الخاطئة كغرس مفهوم الهيمنة والعنف في عقول الذكور تجاه الاناث ساهمت في انتشار هذه الظاهرة. ولا نتجاهل أيضا غياب احترام رب الأسرة لحقوق زوجته وأبنائه.. وقد أثرت هذه الظاهرة سلبا على مجتمعنا (اجتماعيا، اقتصاديا، صحيا، أمنيا). فازدادت نسبة الطلاق وتشتت الأبناء وانحرفهم وتعاطي المسكرات والمخدرات وترويجها.. كذلك ظهرت وبشكل ملحوظ حالات كثيرة تعاني من اكتئاب واضطرابات نفسيه والتي قد تؤدي إلى الانتحار.. وارتفعت مع هذه الظاهرة نسبة انتشار جرائم القتل والاعتصاب وجنوح الأحداث.. وأدت الانفلاتات إلى تمزق الروابط الاجتماعية، وبالتالي تهديد كيان المجتمع بأكمله. وترى وفاء أن للإعلام دورا كبيرا للحد من انتشار هذه الظاهرة وتوجيه السلوكيات وتقويمها من خلال البرامج والرسائل التوعوية والتنويرية.. كذلك المؤسسات الدينية لها دور فاعل في تكريس مفهوم الوعظ والإرشاد من خلال خطب الجمعة والمحاضرات الدينية.. مؤكدة أهمية المؤسسات التعليمية ودورها الفعال في التوجيه والإرشاد من خلال المناهج الدراسية والبرامج الثقافية لتوضيح الآثار السلبية من جراء انتشار هذه الظاهرة المستفحلة كإحدى المشكلات والأمراض الاجتماعية، والتي تؤثر بشكل خطير على التنمية البشرية والوطنية بكل أوجهها.

وأضافت أتمنى وبقدم عام جديد 1436 أن ننعم بمجتمع مترابط بعيدا عن كل إساءة وعنف.

وقال الأستاذ سفر الغامدي بدأت وللأسف يظهر لنا بعض من تشوهاتنا الاجتماعية والأسرية على السطح في الآونة الأخيرة والمتمثلة في العنف الأسري الموجه ضد الأطفال.. وما المأساة التي تعرضت لها الطفلة غصون التي ماتت تحت التعذيب وقبلها رهف، التي تعرضت لعنف شديد وغيرهما من الأطفال إلا مثال على ذلك يعد العنف الأسري من أخطر مشكلات مجتمعاتنا المعاصرة، ولكن المأساة تتمركز في أن العنف ضد الطفل يعد في عالم الظلام، حيث لا يعرف الكثير حتى أقرب الأقرباء عن الآباء الذين نزع الرحمة والشفقة من قلوبهم وزرعت حقدًا وكرهًا للأطفال أن للطفل في الشريعة الإسلامية العظيمة حقوقًا واضحة معروفة أتى بها الشرع المطهر لحفظ كرامة الطفل وصونها وضمان نموه نفسياً واجتماعياً وجسدياً بالشكل الطبيعي.

وضمنت المواثيق والمعاهدات الدولية عدة حقوق للطفل وضمنت احترام آدمية الطفلة والحفاظ عليه.
نهيات مؤلمة

ويقول خالد الشريف، إن من متابعتنا اليومية للصحف نطالع حوادث مؤلمة ضحيتها الأطفال أو الزوجات ولم يكن مجتمعنا يعايش مثل هذه الحوادث المؤلمة والمتكررة من قبل، وإن كانت موجودة فلم تصل إلى القتل والحرق والربط والرمي في السطوح أو تجويع أو طرد من منزل، وحقيقة الموضوع هام جداً فمجرد أن نتذكر بعض هذه القصص ونذكر أنه ذهب ضحيتها أطفال أبرياء فإن هذا الأمر يجبرنا على أن ندرك خطورة هذا الأمر، خصوصاً أنه يتعلق بأبرياء لا يملكون حتى القدرة على التعبير عما يتعرضون له.

فهذه تعذب من قبل زوجة أبيها، وهذا طفل يربط بالسلاسل من قبل أبيه، وهذه تعذب من قبل أبيها والقائمة تطول، لكنها في محصلتها تحمل نهيات مؤلمة لكل أفراد العائلة الظالم والمظلوم.. متسائلاً لماذا لم نكن نسمع من قبل عن هذه القصص! فهل كان إخفاؤها متعمداً أم لم تكن موجودة أم لم نكن في هذه المجتمع ندرك خطورتها؟
إحالة معنفين إلى القضاء

من جانبه قال عادل بن تركي الثبيتي ممثل جمعية حقوق الإنسان بالطائف قال للأسف الشديد: إن عمليات العنف مستمرة وما زالت ملموسة، وفي تزايد وأن الجمعية باشرت عدداً من حالات التعنيف كان أغلبها من الأزواج على زوجاتهم وعلى أطفالهم وزوجات آباء ضد أبناء أزواجهن وتواصل الجمعية مع الجهات ذات الاختصاص كالحماية الاجتماعية والشرطة، كما تتابع الرعاية الصحية بالنسبة للحالات، التي تستوجب التحويل للمستشفيات بالتعاون مع أصدقاء حقوق المرضى ومتابعة المعنف وإحالته إلى القضاء وتقديم إلى الأشخاص المعنفين النصح والإرشاد والمشورة القانونية والدعم النفسي والمعنوي والاجتماعي.

وأضاف الثبيتي أن أسباب العنف التي وقفنا عليها المخدرات، وكذلك الطلاق والتفكك الأسري والتعدد في الزوجات وتسبب فيها حالات من الانتقام، وكذلك الخلافات الأسرية، التي تحدث في بعض الأسر، إلى جانب غياب الوازع الديني وافتقار المجتمع إلى الدورات والمحاضرات، وكذلك ورش العمل في المدارس والجامعات.
وأشار الثبيتي إلى أن الجمعية وبمتابعة وإشراف رئيسها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أقامت العديد من ورش العمل والمحاضرات والندوات والمعارض التي كان آخرها المعرض، الذي أقيم قبل فترة وجيزة واستمرت لمدة 3 أيام تحت شعار حقوق الطفل مسؤولية وأجب، وتم خلاله توزيع أكثر من 17 ألف نسخة توعوية ولا تزال الجمعية تعمل جاهدة على تنفيذ العديد من البرامج التوعوية والتنقيفية وتتواصل مع الجهات ذات العلاقة في إيجاد الحلول المناسبة للحد من إيذاء الطفل والمرأة في ظل ماكفنته الشريعة الإسلامية وتطبيق الأنظمة والقوانين الدولية، التي تجرم إيذاء الأطفال والنساء وتحافظ على حقوقهم.

هيئة حقوق الإنسان

• حقوق الإنسان: جريمة الدالوة انتهاك للأمن والاستقرار

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 19 محرم 1436هـ - 12 نوفمبر 2014م
<http://www.alsharq.net.sa/2014/11/12/1247699>

الرياض - الشرق
 ندّد مجلس هيئة حقوق الإنسان خلال جلسته التي عقدت أمس برئاسة الدكتور بندر العيبان، بالحادث الإجرامي الذي وقع في قرية الدالوة بمحافظة الأحساء، وما نتج عنه من سفك للدماء وقتل للأبرياء وانتهاك للأمن والاستقرار.
 وعدّ المجلس في بيان اختتم به أعمال جلسته، ذلك العمل الإجرامي انتهاكاً لحق الإنسان في العيش الآمن، واصفاً إياه بالعمل الإرهابي الجبان، معرباً عن تعازي رئيس وأعضاء المجلس، لأسر وذوي المتوفين، وأسر وذوي شهداء الواجب، وسأل الله للمصابين الشفاء العاجل.
 وأثنى المجلس على التضحيات التي يقدمها رجال الأمن البواسل في الدفاع عن أبناء هذا الوطن، وتقديم أرواحهم حماية للمواطنين والمقيمين على أرضه، ووقوفهم بحزم في محاربة الإرهاب، والتصدي للمجرمين بإفشال مخططاتهم، التي تنتهك كل القيم والمبادئ، وتخالف تعاليم الدين الإسلامي، الذي حرم قتل الأنفس البريئة وترويعها.
 ونوه المجلس بما ورد في كلمة مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، حول ضرورة محاكمة من ارتكب ذلك الجرم بشريعة الله التي تحرّم قتل النفس، كما قال الله تعالى في كتابه الكريم: (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ)، كما أشاد بما صدر عن هيئة كبار العلماء.



إحداهن تواصلت مع مسجون وجهات خارجية

محاكمة 4 سيدات ومقيم مخالف في قضية تجمعات نسائية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 19 محرم 1436هـ - 12 نوفمبر 2014م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141112/Con20141112734247.htm>

منصور الشهري (الرياض)
 كشفت جلسة محاكمة 4 سيدات ومقيم سوري، عن تورط مسجون في قضية أمنية تمس الأمن الوطني بالتخطيط لهن للخروج وإقامة تجمعات أمام مبنى هيئة حقوق الإنسان بالرياض، ورفع لافتات تحمل صور عدد من المحكومين والموقوفين في قضايا إرهابية، واعترفت إحدى السيدات بأنها على تواصل مع جهة خارجية.
 وعقدت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس الثلاثاء جلسة للاستماع لأجوبة المتورطين في القضية، حيث مثل أمامها المدعى عليها الأولى (سيدة سعودية - تحاكم وهي موقوفة)، ووكيل عن المدعى عليها الرابعة (سورية حاصلة على الجنسية السعودية كون زوجها سعودياً - تحاكم مطلقه السراح)، والمدعى عليه الخامس (سوري الجنسية - موقوف)، وحضر الجلسة زوج المدعى عليها الأولى وممثلو وسائل الإعلام.
 وشهدت الجلسة تقديم المدعى عليها الأولى جواباً مكتوباً لناظر القضية دون أن تتلوه، فيما أنكر وكيل المدعى عليها الرابعة جميع ما جاء في اعترافات شقيقته خلال التحقيق معها، مطالباً إمهاله فترة أخرى لتقديم جواب تفصيلي على لائحة التهام الموجهة ضد شقيقته، فيما اكتفى المدعى عليه الخامس (مقيم سوري) بإنكار كل التهام الموجهة ضده وكذلك جميع

ما ذكره خلال فترة التحقيقات مدعياً أنه أخذت منه تحت الإكراه، ويسؤال ناظر القضية لنوع ذلك الإكراه حدده المدعى عليه الخامس برفع المحقق صوته مما جعله يكتب تلك الاعترافات، ليواجهه القاضي بمحضر القبض الصادر من الدوريات الأمنية المباشرة ذلك التجمع، ليكتفي المدعى عليه بالقول «أكتفي بما قدمت من جوابي في السابق». ورفع ناظر القضية الجلسة حتى يتم حضور المدعى عليهما الثانية والثالثة (وهما مطلقاً السراح). الجدير بالذكر، أن تفاصيل القضية تعود لشهر شعبان عام 1434 هـ عندما قامت مجموعة من النساء بالتجمع أمام مبنى هيئة حقوق الإنسان على طريق الملك فهد بالرياض، ورفعهن لافتات تحمل صور أشخاص متورطين في عمليات إرهابية، وعند وصول الفرق الأمنية لموقع التجمع حاولت المتورطات الأربع الهروب عبر سيارة يفودها المدعى عليه الخامس يحمل الجنسية السورية، حيث تم إيقاف السيارة والقبض عليهم. وحددت أبرز الأدوار التي قامت بها المدعى عليها الأولى، حضورها برفقة المدعى عليها الرابعة وبرفقة سيده أخرى لمبنى هيئة حقوق الإنسان للمطالبة بالإفراج عن أحد الأشخاص الموقوفين والذي صدر بحقه حكم قضائي، وكذلك ارتباطها مع جهات خارجية وتواصلها معها وهروبها من موقع التجمع عندما تواجدت الجهات الأمنية، وسبق أن تم القبض عليها في تجمعات أخرى وصدر بحقها حكم شرعي بالسجن أربعة أشهر مع وقف التنفيذ، فيما سبق تورط المدعى عليها الثانية وإيقافها ثلاث مرات لقيامها بتجمعات مخالفة للأنظمة وصدر بحقها حكم شرعي بالسجن لمدة شهرين مع وقف التنفيذ، في حين قبض على المتهم الثالث مرتين في تجمعات مخالفة وصدر بحقها حكم شرعي بالسجن لمدة شهرين مع وقف التنفيذ.

وكشفت المدعى عليها الرابعة خلال اعترافاتها أنها كانت مع مجموعة من النساء في التجمع وكن يحملن لافتات وشعارات تطالب بإطلاق سراح السجناء ومنهم زوجها الذي طلب منها القيام بذلك، مبينة أن أحد الحسابات عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتز» هو من قام بالتنسيق بين النساء المتواجدات للقيام بالتجمع ولا تعرف لمن يعود ذلك الحساب، وأقرت كذلك بمراسلتها عبر «تويتز» أحد الأشخاص (موقوف حالياً في قضية أمنية أخرى) خلال التجمع وأخبره بعدد التجمعات، نافية تواصلها مع جهات خارجية عدا مرة واحدة اتصلت بها منظمة العفو الدولية للسؤال عن زوجها وحاله في السجن، وقد سبق القبض عليها في تجمع سابق أمام مبنى هيئة حقوق الإنسان وأخذ عليها تعهد بعدم تكرار ما بدر منها.

فيما كان دور المدعى عليه الخامس (سوري الجنسية وشقيق المدعى عليها الرابعة ومخالف لنظام الإقامة مقيم في السعودية منذ ثلاث سنوات)، إيصال التجمعات لمبنى هيئة حقوق الإنسان وكذلك سبق أن أحضرهن في تجمع سابق، مؤكداً علمه أن التظاهرات مخالفة لأنظمة البلد وأنه لا يؤيدها ولكنه ينفذ الأوامر، ذاكراً أن من أمره بالخروج وإيصال النساء للتجمع هي شقيقته المتهمه (الرابعة).

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أعضاء «شورى» يضيقون الخناق على «الفساد» و«السلع المغشوشة» و«المدمنين»

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014 م
[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد العمري

استمر أعضاء مجلس الشورى لليوم الثاني على التوالي بتضييق الخناق على ما وصفوه بمنابع الفساد والغش التجاري، عبر سن وتعديل تشريعات تخدم هذا الهدف، مثل مشروع حماية المال العام، ومشروع لحماية المستهلك، ومقترحات لرفع رواتب ومكافآت موظفي الجمارك المتدنية. وكشف الأعضاء في جلسة أمس (الثلاثاء)، أثناء مناقشة مشروع حماية المال العام، جوانب عدة في السطو على المال العام الذي لم تحميه الأنظمة والأجهزة الرقابية المشتتة، ومنها ما قاله الدكتور ناصر الشهراني عن عدم وجود قانون يحمي جنائياً من الاعتداء على الشركات المساهمة التي تمتلك الدولة فيها أقل من 25 في المئة في حال أقر النظام الحالي.

وأكد الشهراني أن مشكلة المملكة في ما يتعلق بجرائم الاعتداء على المال العام عدم وجود جهة ضبط جنائي مستقلة وقوية قادرة على جمع المعلومات والتحريات الاستدلالات وإحالتها لجهات التحقيق. واعتبر العضو محمد المطيري أن قانون حماية المال العام يجب أن ينص على إقرار ذمة مالي لأي قيادي، وأن يكشف عن تضارب المصالح أثناء توليه المنصب، وأن يفعل دور مؤسسات المجتمع المدني والإعلام في نشر قضايا الفساد، في إشارة إلى عدم وجود هذه المواد في المشروع بصيغته الحالية.

ولفت العضو محمد الرحيلي بحكم خبرته سابقاً ككاتب لرئيس ديوان المراقبة، أن الاعتداء والسرققة من المستودعات الحكومية والمدارس وما فيها من أجهزة ومختبرات أمر سهل، مضيفاً: «هذه الأماكن صغيرة الأسوار وسهلة الأبواب». بينما رأى الدكتور جبريل العريشي أن إخضاع الموظف العام للتحقيق متى ما ظهرت عليه علامات الثراء فجأة يفتح الباب للشكاوى الكيدية، مقترحاً الاكتفاء بإقرار ذمة مالية له ولعائلته تسمح بالتحقيق بسرية من الجهات الرقابية متى ما أثار الشبهات، وألا يكون التشهير إلزامياً.

وكان لأستاذ القانون عضو المجلس الدكتور فهد العنزي دور فاعل في سحب مشروع حماية المال العام من لجنة الموارد البشرية وإحالته إلى لجنة خاصة لوضع تصور قانوني شامل يحمي المال العام بصورة أوسع، إذ إنه بشكله الحالي غير واضح وبمفاهيم مخلوطة.

وأكد العنزي أن حفظ الأموال العامة ينطبق على ما أمكن حيازته من عقارات ومنقولات وصكوك مالية ومنقولات وغيرها، «وينطبق على الكل، وليس الموظف الحكومي كما ورد في نص النظام الحالي»، مطالباً بوضع نظام يضع أنياباً وأسناناً ليعين مكافحة الفساد ويكون خاصاً بها.

ومن جهة ثانية، اتفق الأعضاء المتدخلون في جلسة أمس، على أن الغش التجاري والسلع المقلدة أغرقت السوق السعودية لسببين، الأول ضعف الإمكانيات البشرية والمادية لموظفي الجمارك، والسبب الثاني انعدام الأنظمة واللوائح المعروفة للجميع لحماية المستهلك.

وشدد الدكتور مشعل السلمي على أن غياب نظام صارم وعقوبات مغلظة يسمح للتجار باستيراد السلع الرديئة والمغشوشة وبيعها علناً، مستشهداً بإعلان القنصل الصيني في المملكة أن «التجار السعوديين يطلبون سلعاً رديئة، ويصرون على استيرادها».

وطالب أربعة أعضاء بإعادة النظر في مكافآت ورواتب موظفي الجمارك، وتخصيص كادر وظيفي يعادلهم بنظرائهم في الخطوط السعودية وهيئة الغذاء والدواء والجوازات.

فيما تساءل العضوان منصور الكريديس ومفلح الرشدي عن ارتفاع حالات ضبط الممنوعات في الجمارك إلى ثلاثة أضعاف خلال سبعة أعوام، وعن تدني حصيللة الرسوم الجمركية على رغم ارتفاع صادراتها ووارداتها الجمركية.

وانتهت الجلسة بالموافقة على ملاءمة دراسة إنشاء مشروع نظام لهيئة لحماية المستهلك ترتبط برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ومن أبرز مهامها التصدي للممارسات التجارية غير المشروعة ونشر الوعي الاستهلاكي، ومراقبة حركة الأسعار والعمل على الحد من ارتفاعها.

إلى ذلك، طالب مجلس الشورى الهيئة الملكية في الجبيل وينبع بتكليف جهات محايدة للقيام بدراسات عن التلوث البيئي الناجم عن المشاريع الصناعية وطرائق الحد منها في مناطق الجبيل وينبع، والاستفادة من النتائج في التخطيط والتوسع العمراني.

أعضاء يعتبرون «متعاطي المخدرات»

متجاوزاً لحدود الله.. وآخرون يرونه «مريضاً»

> تباينت آراء أعضاء الشورى حول مقترح يمنح الموظفين المتعاطين حوافز للإقلاع عن المخدرات، ومنها مجال العودة للوظيفة واحتساب أعوام غيابه، ومنحه جزءاً من راتبه يصل إلى 50 في المئة.

وتركز الاختلاف بين فريقين، اعتبر الأول بقيادة الدكتور فايز الشهري المقترح يفتح ثغرات تسمح للمخالف أن يستفيد للاحتيال على أنظمة والتقاعد، واعتبر المدمن مجرمًا ويجب أن يعاقب شرعاً قياساً بشراب الخمر، وهو حد من حدود الله، مضيفاً: «النظرة المتساهلة في معاملة المدمن باعتباره مريضاً استوردت من ثقافة الحقوق المدنية والحريات الشخصية في الغرب، وتطبيقها في المملكة قد يؤدي إلى مشكلات كبرى». وأفاد الشهري بوجود عيادات تتعامل مع المدمنين بخصوصية، وتهتم بعائلته ولا حاجة للنظام.

واعتبر خاتم المرزوقي أن المقترح لا يحقق العدالة الاجتماعية، إذ إنه يحفز لتعاطي المخدرات ولا يحد منها، وقال مدمن المخدرات الذي قرر أن يتعالج يمنح 50 في المئة من راتبه للمتزوجين أو 25 في المئة مدة مفتوحة، وهذا يفوق ما يتقاضاه مريض السرطان الذي يتناقص راتبه ابتداء من الشهر الثالث، حتى يتوقف بعد عام و3 أشهر.

فيما رأى فريق المؤيدين للمقترح بقيادة عبدالرحمن العطوي ولبنى الأنصاري وعبدالرحمن السويلم أن المقترح إنساني ويخدم أهدافاً أكبر عبر رعاية أسرة المتعاطي، كما أن نظام المخدرات ينص على أن المتعاطي «مريض»، وإذا عولج يجب أن يعاد لعمله»، إلا أن النظرة الإنسانية لم تنجح في إقناع غالبية الأعضاء، ليسقط بعدها المقترح على رغم تأييد 40 عضواً له.



• المظالم "يرفض اعتراض" الداخلية" ويمنح كل المميزات

• مصابي الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - فاطمة آل ديبس

رفضت المحكمة الإدارية اعتراضات وزارة الداخلية على عدم شمول جميع المصابين في العمليات الأمنية من رجال الأمن بالامتيازات التي أقرتها الدولة، ومنها الترقية إلى الرتبة التالية، ومساعدة مالية قدرها 100 ألف ريال، إضافة إلى منحهم «نوط الشرف». (للمزيد).

إذ أصدر رئيس ديوان المظالم رئيس المجلس الأعلى للقضاء الإداري الشيخ عبدالعزيز النصار أمراً إلى جميع المحاكم الإدارية، لتنفيذ الترقيات الاستثنائية للمصاب في العمليات الأمنية، وإعطائه أقصى راتب درجة الرتبة المُرقي إليها، وتنفيذ الأمر الملكي القاضي بمساعدتهم مالياً، ومنحهم «نوط شرف». وكان أحد رجال الأمن المصابين أثناء القيام بعملية أمنية، تقدم بدعوى في المحكمة الإدارية بأبها، ضد وزارة الداخلية، لرفضها ترقيته، وأكدت الوزارة أمام المحكمة أنها «راعت ما تقتضيه مصلحة العمل، وما تفرضه الوقائع العملية، بالتفريق بين حالات الإصابة بحسب نسبتها، التي تدرج تصاعدياً من حالات الإعياء والإجهاد، حتى العجز الكلي».

وأكدت أنها دأبت منذ صدور الأمر الملكي على «العمل على قصر الترقية الاستثنائية على من تبلغ إصابتهم 60 في المئة، ومعاملة جميع المصابين في عمليات مكافحة الإرهاب على هذا الأساس». إلا أن المحكمة الإدارية نظرت في الأمر الملكي المتضمن الموافقة على ترقية المصابين من الأفراد إلى الرتبة التي تلي رتبهم، حتى ولو كانت نسبة الإصابة أقل من 30 في المئة. وأقرت المحكمة بأن «ما أثارته وزارة الداخلية لا يحول دون متابعة نظر الدعاوى المعروضة، كونها ليست الجهة الوحيدة التي يمكن اختصاصها في مثل هذه الطلبات». كما قضت بإلغاء قرار الوزارة «السلبى»، المتمثل بـ«الامتناع عن تعويض المقدم لدعوى المطالبة بالترقية، وتنفيذ الأمر الملكي وقررت ترقيته بأثر رجعي، منذ تاريخ صدور قرار اللجنة الطبية العسكرية».



مشدداً على ضرورة توعية المجتمع بخطورة العنف وأثره على النساء د.الوقداني: 60% من فرق الحماية من الإيذاء بالمستشفيات تفتقر للكادر الطبي والفني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/993363>

الرياض - محمد الغنامي

أكد الدكتور مشهور الوقداني استشاري الطب الشرعي بالرياض ورئيس فريق الحماية من الإيذاء والعنف بـ«صحة الرياض»، أن الجولات الميدانية لجميع مستشفيات منطقة الرياض الـ (36) مستشفى كشفت أن 60% منها لا يوجد لديها كادر حماية مكتمل و20% لم يفعل الكادر، في حين أن 20% فقط لديهم اكتمال في كادر الحماية. وقال د.الوقداني إن فريق الحماية بحاجة لوجود مكاتب وغرف كشف مخصصة لحالات العنف في المستشفيات للتعامل مع المعلومات الخاصة بتلك الحالات بسرية تامة، مضيفاً أن «العنف الأسري» لم يصل إلى حد الظاهرة وأن الأرقام وحدها هي من يُحدد ذلك، والأرقام لدينا لا تُشير إلى ظاهرة نهائياً، فأحصائية العام الحالي أقل من إحصائية العام الذي سبقه، لكن هل الأرقام تعكس الواقع؟ هذا هو السؤال، مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد أشكال العنف وتنوّعها، بالإضافة إلى الحالات التي لم تصل إلينا لأسباب مختلفة إلا أننا نركز من خلال عملنا على الاعتداء الجنسي والجسدي سواء داخل الأسرة أو خارجها.

وشدد على ضرورة توعية المجتمع بخطورة العنف وأثره على النساء وما يترتب عليه من آثار نفسية، وما يُسببه من عُقد يصعب التعامل معها، مشيراً إلى أنه يجب على وزارة الشؤون الإسلامية أن تحت الخطباء وأئمة المساجد على توعية المجتمع وبيان حقوق الأبناء على الآباء قبل بيان حقوق الآباء على الأبناء، وبيان حقوق المرأة في الإسلام. وأفاد د.الوقداني أن العاملين في فريق الحماية من العنف والإيذاء لا يواجهون عقبات فهم يعملون بجدية وملتزمون بالإجراءات والتدابير كافة التي من شأنها أن تحمي الأطباء الذين يُباشرون حالات العنف والإيذاء بحيث يتم التعامل مع بلاغاتهم للمعنية بسرية تامة دون كشف هوية المُبلغ حتى من الطاقم الطبي الموجود لحظة تمرير البلاغ. وحول سرعة البتّ في القضايا التي يتم الإبلاغ عنها، ذكر أن دورهم في فريق الحماية هو الإبلاغ عن الحالات الواردة إليهم، إلى جانب توعية الأطفال من خلال البرامج المتنوعة، وقد تم إصدار كُتيبات على شكل قصص موجهة للأطفال تتحدث عن العنف والإيذاء والتحرش الجنسي ووزعت مجاناً على الزوار في مهرجان الجنادرية العام الماضي، إضافةً إلى عدد من رواد المراكز التجارية.

وعن محاولة استغلال بعض المُعنفين لعلاقتهم مع الأطباء وإمكانية تغييب ملف القضية أو عدم الإبلاغ عنها، أوضح د.الوقداني أن حدوث ذلك مستحيل، حيث إن آلية العمل تتم وفق إجراءات تشترط على الطبيب إبلاغ النقطة الأمنية الموجودة في المستشفى قبل أن يشرع في كتابة التقرير الطبي، الأمر الذي لا يدع مجالاً للتلاعب.



تزويد المنشآت السياحية ببيانات مترجمي الإعاقة السمعية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014م
<http://www.alriyadh.com/993474>

الرياض - أحمد غاوي
وجهت الهيئة العامة للسياحة والآثار تعميماً إلى كافة القطاعات التي تشرف عليها يتضمن قائمة بيانات وأرقام المترجمين المعتمدين والقادرين على التعامل مع ذوي الإعاقة السمعية لتسهيل التواصل معهم عبر الاتصال المرئي عن طريق الجوال عند حاجة منسوبي القطاعات السياحية.
وأوضح المهندس عمر المبارك مدير إدارة التراخيص بالهيئة أن هذا التوجيه يأتي انطلاقاً من اهتمام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار بالفئات الخاصة، وتنفيذاً لما نصت عليه المشاريع الفرعية الواردة في وثيقة مجالات العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في القطاع السياحي. مؤكداً أنه تم التعميم على كافة مشغلي مرافق الإيواء السياحي ووكلاء السفر والسياحة ومنظمي الرحلات السياحية ومنشآت المشاركة بالوقت ومنظمي الفعاليات السياحية بالمنطقة.



1049 حالة عنف أسري خلال عام.. والرياض في المقدمة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

قال مدير عام الحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي إن إحصائيات الإدارة العامة للحماية الاجتماعية الخاصة بالشؤون الاجتماعية كشفت أن العام 1434 هـ شهد 1049 حالة عنف أسري منها 931 إناث و118 لذكور، وجاءت الرياض في المقدمة 392 حالة، تليها عسير 157، مكة المكرمة 106، جدة 70، والطائف 62 فيما توزعت بقية الحالات على 17 لجنة حماية في مختلف مناطق المملكة.
وأكدت العضو في جمعية شفاء بمكة المكرمة لمياء بشاوري، أن هناك دراسات في السعودية تؤكد أن إيذاء الأطفال والنساء يحدث بصورة أكبر في الأسر ذات الدخل المنخفض، فقد وصلت نسبة العنف ضد الأطفال 29% في الأسر التي يقل دخلها عن 3000 ريال شهرياً، وترى بشاوري إن النظرة الدونية للمرأة والمفهوم الخاطئ للقوامة هما السبب: في حين أن القوامة للإسلام تكليف وليست تشريعاً وهي مسؤولية ملقاة على الرجل للصرف على المرأة وحمايتها إن احتاجت إليه.

عقوبات • العنف الأسري.. لا تردع أحداً!!

السجن عاماً والـ50 ألف ريال غرامة لم توقف تصاعد حالات الإيذاء (1)

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 19 محرم 1436هـ - 12 نوفمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

عزيزة العتيبي - مكة المكرمة

تزايدت معدلات العنف الأسري وإيذاء الأطفال، خلال العام الهجري الماضي لتصل إلى 1049 حالة بحسب وزارة الشؤون الاجتماعية، رغم تفعيل نظام الحماية من الإيذاء الذي وافق عليه مجلس الوزراء العام الماضي واستبشار الكثيرين بأن تطبيقه سوف يسهم في الحد من ظاهرة الإيذاء التي ازدادت شراسة وعنفاً في المجتمع خاصة وأن النظام يضمن توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، وتقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمساعدة اللازمة لذلك.

وتوقع العديد من المهتمين أن تردع العقوبات المعتدين، حيث نص النظام على عقاب المعتدي بسجنه مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، إضافة إلى تغريمه مالياً ما لا يقل عن خمسة آلاف ريال، ولا يزيد عن 50 ألف ريال، ويمكن أن يعاقب بأحدهما أو كليهما، كما يمكن للمحكمة أيضاً إصدار عقوبات بديلة.

لكن المفاجأة هي أن مظاهر العنف والإيذاء خاصة ضد الأطفال والنساء وبعض الفئات المستضعفة تزداد، بل ويتم تصويرها وتناقل مقاطعها عبر مواقع التواصل الاجتماعي مما دعا سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي عام السعودية رئيس هيئة كبار العلماء خلال حديثه في برنامج الإفتاء في القناة السعودية إلى الحديث عن الموضوع حيث قال: إن نقل تلك المقاطع التي يعرض فيها الإيذاء للصغار تصرفات سيئة لا يجوز تداولها ونشرها، فالأصل تحريم إيذاء الأطفال، مبيهاً إن كان نقل هذه المظاهر من باب عرضها ونقدها فلا بأس، وإن كان عرضها من أجل التسلية فلا يجوز. أسباب العنف

كما وجهت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، أئمة وخطباء المساجد بتخصيص خطبة الجمعة للتحذير والتوعية من العنف واعتداء أولياء الأمور بالضرب على المستضعفين من الأطفال والنساء، وحرمانهم من حقوقهم الشخصية ومواصلة تعليمهم.

وفي هذا الإطار قال عضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة محمد عبدالرحيم كلنتن أن العنف يرجع لأسباب شخصية كأن يعاني المقترب للعنف من خلل في الشخصية أو اضطرابات نفسية أو تعاطي المسكرات والمخدرات، أو يكون لديه مرض عقلي وهذا يتطلب دراسة كل حالة على حدة وإيجاد العلاج المناسب لها مبيهاً أن الجمعية تسعى للتواصل مع الجهات المختصة لإيجاد علاج لمثل هذه الحالات.

وقالت مشرفة التوجيه والإرشاد بمكة المكرمة حورية اللحاني إن وسائل الإعلام والفضائيات بما تنقله يومياً من أحداث ساهمت في انتشار معدلات إيذاء الأطفال مشددة على أهمية التثقيف بمن يقومون بإيذاء الأطفال ومعاقتهم عقوبة قاسية مشيرة إلى أن بعض النساء تسعى للانتقام من أبناء زوجها وتعاملهم معاملة وحشية قاسية مشددة على أهمية دراسة الحالات النفسية لمثل هؤلاء السيدات ما جدوى نظام الحماية من الإيذاء.

وكان أعضاء في مجلس الشورى انتقدوا جهود وزارة الشؤون الاجتماعية في الحد من العنف الأسري خلال جلسته العادية الـ64 التي عقدت يوم الاثنين 10 محرم 1436هـ وأكد الأعضاء أن الوزارة تأخرت في وضع إستراتيجية الحماية من الإيذاء، مطالبين بمحاسبة المقصرين والمتقاعسين من الأجهزة التنفيذية الذين لا يتعاونون في الحد من الإيذاء وعلى ما يبدو أن أعضاء الشورى تكفلوا بالرد على السؤال الذي يبحث عن إجابة وهو لماذا يزداد العنف بالرغم من العمل بنظام الحماية من الإيذاء؟

ودعت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس في توصياتها وزارة الشؤون الاجتماعية إلى بذل جهود أكبر لتعزيز دورها في مجال الحماية الاجتماعية خاصة فيما يتعلق باستكمال افتتاح دور للحماية الاجتماعية في مناطق المملكة، التي سبق أن اعتمدت لافتتاح وحدات للحماية الاجتماعية فيها، وتلك المناطق التي لم يعتمد لها وحدات للحماية الاجتماعية، ووضع برامج وخدمات نوعية للفئات المستفيدة من هذه الدور، ورفع مستوى الأداء لموظفي وموظفات دور وحدات الحماية الاجتماعية وتدريبهم على التعامل الأمثل مع الحالات التي يتعاملون معها، وسرعة استكمال الإستراتيجية الوطنية للتصدي للعنف الأسري وتنفيذ برامج التوعية اللازمة التي كلفت الوزارة بها.



بدون كفيل أو رسوم وتحديث البيانات كل 5 سنوات بدء استقبال طلبات الإقامة الدائمة للأجانب أمهات السعوديين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141112/Con20141112734152.htm>

عدنان الشيراوي (جدة)
نفاذا لقرار مجلس الوزراء بمنح أم الأبناء السعوديين غير السعودية إقامة دائمة في المملكة دون كفيل، بدأت المديرية العامة للجوازات في استقبال طلبات المقيمت ممن لهن أبناء سعوديون لمنحهن الإقامة وفقا لما قضى به القرار، على أن تتحمل الدولة رسوم إقامتهن.
وقال لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي للمديرية العامة للجوازات بالمملكة المقدم أحمد اللحيدان إن من تتقدم من المقيمت للجوازات للحصول على إقامة بدون صاحب عمل (كفيل) سواء كانت متزوجة أو مطلقة أو أرملة، يشترط عليها أن تثبت أنها تزوجت من مواطن زواجا نظاميا وأنجبت منه أبناء (ذكورا أو إناثا)، وتتولى إدارة الجوازات رفع تلك الطلبات للمديرية العامة في الرياض لإصدار إقامة لها لمدة خمس سنوات مجانا، مبينا أنه لا يشترط بلوغ الابن أو الابنة سنا محددة، كما لا يشترط أن تكون المرأة الأجنبية طالبة الإقامة على ذمة المواطن حيث تمنح المطلقة والأرملة إقامة دائمة بدون كفالة وتحديث البيانات كل 5 سنوات.
وختم المقدم اللحيدان تصريحه لـ«عكاظ» موضحا أن المديرية العامة للجوازات تتولى هذه المهمة وتستقبل الطلبات من الفروع في الوقت الراهن على أن يتم لاحقا إصدار تلك الإقامة من قبل فروع الجوازات في المناطق.
وكان مجلس الوزراء قد أقر سابقا منح والد الأبناء السعوديين (غير السعودية) إقامة دائمة في المملكة دون كفيل، وتتحمل الدولة رسوم إقامتها، ويسمح لها بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص، وتحسب ضمن نسب السعودية، فضلا عن معاملتها معاملة السعودية من حيث الدراسة في التعليم العام والجامعات والعلاج في المستشفيات الحكومية.



نزاهة: لم نطلق قائمة بأنواع الفساد الإداري

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141112/Con20141112734154.htm>

أحمد علي الكنانى (جدة)

كشف مصدر مسؤول في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» أن الهيئة لم تطلق قائمة بأنواع الفساد الإداري - كما ذكر في إحدى الصحف المحلية.

وبينت الهيئة أنها اطلعت على ما نشرته إحدى الصحف أمس الأول بعنوان: «نزاهة تدرج (ثرثرة) زملاء العمل والتأخر عن الدوام ضمن قائمة الفساد الإداري»، وأوضحت أن ما ذكر في عنوان الخبر (مختلق) من أساسه، وفيه تجن على الحقيقة، وتقول على الهيئة، حيث إن الهيئة لم تطلق قائمة بأنواع الفساد الإداري، كما ذكر بالخبر، ولم تقل شيئاً مما ذكرته الصحيفة، إذ أن ما نقلته محررة الخبر هو فقرات ومقاطع نقلت حرفياً مما ذكره الشيخ الدكتور محمد بن عبدالله آل فهيد، الأستاذ المساعد في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في محاضراته بعنوان «خطورة الفساد الإداري والرشوة على المجتمع»، التي قامت الهيئة بطباعتها وتوزيعها، ضمن الوسائل التي تتبني الهيئة طباعتها وتوزيعها، ولم تذكر المحررة المصدر أو نسبة ما نقلته إلى قائله، ونسبتها جميعاً إلى الهيئة، وذلك غير صحيح، مما ترتب عليه إظهار الواقع بغير الحقيقة، ونسبة القول إلى غير أهله، وحيث سبق أن صدر أمر سام رقم (42283) وتاريخ 1432/09/27 هـ نص على أن «على كل جهة حكومية كتب عنها أمر ينافي الحقيقة المبادرة فوراً بالرد وفق ما لديها من معلومات».

وتأمل الهيئة من الصحفيين الذين تعددهم شركاء معها في توصيل رسالتها التي أنشئت من أجلها، تحري الدقة والحقيقة فيما ينقل عن «نزاهة» من أخبار.



سقف الـ 800 وشرط الإعالة..

الضمان الاجتماعي يقسو على النصف الآخر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141112/Con20141112734180.htm>

زين عنبر (جدة)

السيدة «أم محمد» التي تداوم، كل مرة أمام مكتب الضمان الاجتماعي في جدة، بدت عليها ملامح الضيق والقلق وهي تتحدث لـ«عكاظ» عن المعونة الشهرية التي لا تكفيها واسرتها في مواجهة اعباء الحياة اليومية .. تقول بهمس: 800 ريال في الشهر بالتأكيد لا تكفيني وابني الاثنين، وهما تحت رعايتي ونفقتي بعد أن انفصل عني والدهما .. وددت إدراج اسميهما كمستحقين لمعونة الضمان فتعثر الأمر إذ طالبني الضمان بضرورة إحضار «صك إعالة» .. ولم يكن هناك بد من مراجعة المحكمة فطلبت هي الأخرى مني إحضار شهود ومزكين وهو الأمر الذي وقف حائلاً بين تحقيق رغبتي في إدراج اسمي ابني الاثنين في قوائم المستحقين للضمان خصوصاً انهما يدرسان في المرحلة الجامعية ولديهما متطلبات حياتية ودراسية وابعاء اخرى غير محسوبة.

كل أمل ام محمد يتمثل في اعادة النظر في استحقاقها الشهري او ضم ابنها الى قوائم المستحقين والنظر بعين الاعتبار في ضرورة منح المرأة المطلقة صك إعالة بموجب اثبات الهوية دون شهود او مزكين وهو شرط صعب تحقيقه. على خلاف حالة ام محمد، بدت السيدة ام عبد الرحيم سعيدة وتبدو عليها علامات الرضا على البرامج المقدمة من الضمان الاجتماعي للسيدات وتقول «حضرت باكراً للتقديم في طلب معونة في اطار برنامج مشروع الاسر المنتجة الذي يتيح للمرأة الحصول على مبلغ يتراوح بين 15 و30 ألف ريال يمكنها من تنفيذ مشروعها المنزلي مثل اعداد الوجبات وصنع المشغولات اليدوية او استئجار متجر صغير في السوق». وتتابع ام عبد الرحيم: الاجراءات ميسرة والطلبات سهلة لإثبات حالة الحوجة ومثل هذه المشاريع تمكن السيدات من زيادة دخولهن ومواجهة اعباء الحياة بلا مصاعب او طلب عون، ومع ذلك تطمح السيدة ام عبد الرحيم زيادة المعونة الشهرية للمستحقات إلى اكثر من 800 ريال، وان يراعي الاستحقاق ظروف السوق وتقلباتها المعروفة. مفاجأة بعد الرحيل

«عكاظ» رصدت «نهى» اثناء مراجعتها مكاتب الضمان بغرض إدراج ابنها في الاستحقاق الشهري بعدما اطلعت على الشروط والمطلوبات. وتقول ان ظروفها ونجلها تستوجب ضم ابنها خصوصا انها ارملة وتدرس في الجامعة وبرغم وضوح الطلبات والشروط وكفاية الاوراق والمستندات إلا أن عامل الوقت يرجئ تنفيذ رغبتها في انهاء المعاملة .. مقترحة على الضمان صرف مزيد من المعونات الاضافية في المناسبات والاعيداء كما يحدث في معونة رمضان حالة أم محمد تختلف عن سابقتها .. فسألناها عن طبيعة معاملتها فقالت «قدر الله علي أن أكون أرملة لأعول عددا من الأبناء الصغار وحينما جئت جئت للسؤال عن إمكانية صرف الاستحقاق الشهري من معونة الضمان صدمت بواقع راتب زوجي الراحل بعد الوفاة يفوق 8 آلاف ريال برغم أنني لدي كافة الأوراق الثبوتية التي توضح بأن جزءا من الراتب يذهب لسداد أقساط المنزل الذي اشتراه زوجي قبل الوفاة بفترة وفي الضمان الاجتماعي ابلغوني بضرورة تقديم طلب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية للنظر في الأمر واتمنى أن ينظر في شأني وأبنائي الأيتام لكي أواجه متطلبات الحياة ومصروفاتهم المدرسية».

أم خديجة انضمت الى المستفيدات اللاتي يطالبن بإعادة النظر في سقف المعونة الشهرية وتقترب من إتمام إدراج المعونة السنوية التي تبلغ 10400 ريال للمستفيدة ذاتها ضمن المعونة الشهرية حتى تستطيع المطلقة او الارملة تغطية الاحتياجات مثل سداد فواتير الكهرباء و إيجار المنزل . فيما تأمل أم عاصم أن يتم رفع سقف المعونة الشهرية إلى 2000 ريال لأنها كمستفيدة من الضمان لا تستطيع أن تسد كافة الاحتياجات الأساسية من مبلغ الـ 800 ريال في ظل ارتفاع وتنامي أسعار المواد الغذائية و قيمة إيجار المنزل الذي يرتفع فجأة بقرار منفرد من مالك المنزل.

الخيرييات ذراع الضمان

أين تقف الجمعيات الخيرية الذراع المساندة للضمان الاجتماعي في عملية دعم واعانة الاسر المنتجة .. (عكاظ) طرحت السؤال على مدير عام الجمعية الفبصلية الخيرية النسوية فوزية عبدالرحمن الطاسان فقالت ان الاسر المسجلة في الجمعية تستفيد من الضمان الاجتماعي، بل أن من الشروط المطلوبة من الخيرييات أن تكون الأسرة مسجلة في الضمان الاجتماعي باعتبارها مؤسسة حكومية قادرة على معرفة ظروف المستحقين وما من يملكونه من عقارات وخلافها حيث يتم تقديم مساعدات مالية و زكاة وكذلك مساعدات عينية من مواد غذائية وأجهزة كهربائية وإعانات علاجية للمرضى إضافة إلى إلحاق شباب وشابات الأسر في برامج مهنية ودورات منتهية بالتوظيف.

وحول أوجه التواصل بين الجمعية والضمان الاجتماعي تقول الطاسان إن التواصل المستمر مع الضمان الاجتماعي بتبادل المعلومات حول الأسر المستفيدة حيث يوجد نموذج معد من الجمعية لتعبئة بيانات الأسر المستفيدة كما أن الجمعية تحول أي أسرة فقيرة إذا لم تكن من المستفيدات من الضمان الاجتماعي لتقدم لها المساعدة. وهناك نشاطات مشتركة بين الجهتين مثل قيام الجمعية بإعداد محاضرات للأسر واستضافة مسؤولات الضمان الاجتماعي لتعريف الأسر بحقوقها من الخدمات وتعمل الجمعية أيضا على تقديم برنامج التأهيل والتدريب لشباب وشابات الأسر المسجلة في مركز الأميرة حصة بنت خالد للتنمية الاجتماعية بهدف تحسين مستواهم الاجتماعي والثقافي والحد من انتشار البطالة والارتقاء بمستواهم كما يسعى البرنامج إلى تقديم العديد من البرامج والدورات في مختلف المجالات التي تخدم سوق العمل ليتسنى للشابات الحصول على وظيفة أو عمل مناسب بعد اكمالهن لفترة التدريب ويتم ذلك بالتنسيق مع القطاعات الخاصة (شركات، مصانع، مستشفيات ... الخ) الى جانب التواصل مع صندوق تنمية الموارد البشرية لإيجاد الوظائف المناسبة للشابات في مختلف المواقع. وازافت الطاسان ان البرنامج قدم من عام 1428 هـ اكثر من (6269) شابا وشابة في دورات حققت لهم مستوى معيشيا أفضل.

واقع 28 حيا

المديرة التنفيذية لإدارة العلاقات العامة في جمعية (اكتفاء) سناء الجعلي تصيف من جانبها أنه من واقع الدور التنموي والنشاط المسحي الذي تقوم به الجمعية لرصد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للأسر المحتاجة، نجد أن حاجة الأسر لازالت ماسة في إعادة النظر في رفع المعونة الشهرية في الضمان الاجتماعي، ورصدت الجمعية هذه الحاجة من منطلق دورها التنموي ونشاطها المسحي والمتوفر لديها من معلومات موثقة وتقارير ودراسات تسهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبطالة و مشاكل الصحة والتعليم بشكل جذري بمشاركة القطاعات الحكومية. والبيانات ناتجة من واقع 29 حيا في مدينة جدة.

تصيف سناء الجعلي ان راتب الضمان يعد الدخل الشهري الوحيد للعديد من الفئات التي ليس لها مصادر أخرى، فهناك الأرملة التي تعول والمطلقة والعاجزة وغيرهن من الفئات التي يقرها النظام، وقرار الجهات المختصة برفع الحد الأعلى لعدد أفراد الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من 8 إلى 15 فردا خطوة ايجابية، الا أن ارتفاع الاسعار وزيادة متطلبات الحياة من غذاء وسكن ومواصلات وغيرها تستلزم رفع المستوى المعيشي إضافة إلى النظر في توسيع دائرة مستحقي فئات الضمان فالبيانات الاحصائية توضح ان هناك مستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي والبعض الآخر

غير مستفيد لعدم موافقة الشروط، وتبقى مع ذلك حاجته مستمرة، فالضمان يحتاج إلى بعض التطوير في الشروط، ودراسة تشجيع المستفيدين بالبحث عن عمل وأن لا يكون هناك رابط مع التقاعد والتأمينات.

وزارة الشؤون الاجتماعية تلزم الصمت

تواصلت «عكاظ» مرارا مع وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في إدارة العلاقات العامة والإعلام لطرح عدد من تساؤلات واستفسارات المستحقين وصاحبات الملفات والشكاوى .. وبعثت الصحيفة أكثر من رسالة إلكترونية إلى الجهة المختصة حول مقترحات إعادة النظر في المعونة الشهرية للمستفيدات والحالات الخاصة مثل الأراذل والمطلقات وأمهات الجامعيين، كما سألت «عكاظ» الضمان الاجتماعي عن برنامج المتعفين وغيرها من الأسئلة التي نبعت من جولاتها الميدانية، لكن الوزارة أثرت الصمت ولم تجب على الأسئلة الممتدة حتى لحظة تحرير التحقيق المنشور اليوم.



عرض عليها شاباً وسيماً في النظرة الشرعية ولم يعطاها مهرها في جازان.. فسخ عقد نكاح "فتاة" ضلها والدها لتزويجها من

"مسن"

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014م

<http://sabq.org/MRpgde>

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:

فسخت المحكمة العامة في أبو عريش بمنطقة جازان عقد نكاح فتاة في الثامنة عشرة من عمرها، بعد قيام والدها بتزويجها من مسن في عقده التاسع من العمر، عقب لجوء الفتاة للجهات الأمنية واتهامها والدها بتضليلها عند عقد النكاح؛ إذ عرض عليها في النظرة الشرعية شاباً، تبدو عليه الوسامة، واكتشفت بعد تحصله على مهرها أن الزوج الحقيقي من مواليد عام 1355 هجرياً.

وبعدما يقارب 24 جلسة، بدأت منذ مطلع العام الميلادي، وتخللها محاولات صلح باءت جميعها بالفشل، لإصرار الفتاة على عدم الزواج من المسن الذي يسكن بمنطقة المدينة المنورة، حضر والد الفتاة واحدة من الجلسات، واستمع القاضي لأقواله، وبمواجهته باتهام ابنته بأنه لم يعطاها مهرها شيئاً اعترف بذلك؛ فأصدر القاضي اليوم الثلاثاء الحكم بفسخ عقد النكاح، وإعادة أموال المسن إليه من والد الفتاة.

وتعود حيثيات القضية إلى مطلع العام الميلادي عندما حققت الجهات الأمنية في محافظة أبو عريش بمنطقة جازان في قضية هروب فتاة في السابعة عشرة من عمرها من منزل والدها، ولجؤها للشرطة، تطلب إنقاذها من والدها الذي تحايل عليها، وزوجها بمسن من سكان منطقة المدينة المنورة، بعد أن وافقت على الزواج من شاب شاهده في النظرة الشرعية، لكنها اكتشفت أن عقد النكاح يحمل اسم شخص من مواليد عام 1355 هـ.

وكانت الفتاة تعيش مع والدها بعد انفصاله عن والدتها قبل سنوات، وتقدم لها شاب في العقد الثاني من العمر، وطلب الزواج منها، وبعد إلقاء النظرة الشرعية وافقت الفتاة على الزواج، وتم الاتفاق على موعد عقد القران بعد أيام، وتم بعد ذلك إحضار مأذون شرعي وعقد نكاحها، ظناً منها أنه الشاب الذي شاهده في النظرة الشرعية.

وبعد أن اكتشفت أن والدها ضللها بجلب شاب تبدو عليه الوسامة في النظرة الشرعية، لأخذ موافقتها، وهو في الأصل لم يكن الزوج الحقيقي، اضطرت للهروب من منزل والدها، وتسجيل شكواها لدى شرطة محافظة "أبو عريش"، التي أخذت كامل إفادتها.

وقالت مصادر لـ"سبق" آنذاك: "جرى التنسيق مع الجهات المختصة لإكمال جوانب القضية، والفصل في هذا الزواج الذي يعد باطلاً؛ لما تضمن من نصب واحتيال على الفتاة".

وأشارت المصادر حينها إلى أن الفتاة قررت الهرب من منزل والدها، بعد أن علمت أنه تم قطع تذكرة سفر لها تمهيداً لسفرها لمنطقة المدينة المنورة، حيث مقر سكن الزوج. وذكرت المصادر ذاتها أن الفتاة قدمت تسجيلات صوتية لوالدها وهو يهددها بالذهاب لزوجها "المسن" رغماً عنها، وهو الأمر الذي تم الفصل فيه اليوم الثلاثاء بعد صدور حكم القاضي بفسخ عقد النكاح.



أبرز 10 نساء سعوديات

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014 م

[اضغط هنا](#)

محمد الساعد

على رغم وجود بعض العادات والتقاليد التي تواجه المرأة السعودية، إلا أن «تلك المرأة» استطاعت -من خلال مسارات التنمية وبكفاحها المكثف- أن تخلق لنفسها المساحة تلو المساحة التي مكنتها من دعم نفسها ووطنها. وتأتي الأميرة عفت الثنيان آل سعود كأبرز شخصية نسائية سعودية على الإطلاق، فما تحققه المرأة السعودية اليوم هو نتيجة بصيرة وإرادة تلك الأميرة المتنورة، التي دفعتها إلى فتح الباب واسعاً أمام المرأة السعودية؛ للتعلم وتطوير ذاتها، حين أسست مدارس دار الحنان 1375-1955، كباكورة لمشروع تعليم البنات التاريخي، وكل إنجاز تحققه امرأة سعودية اليوم هو في جزء منه تلك المرأة العظيمة. أما الشاعرة الباسقة ثريا قابل فستكون أبرز ثاني امرأة سعودية، فهي من اقتحم عالم الأدب والثقافة في منتصف الستينات الميلادية، والذي كان محصوراً على عالم الرجال، وهي كذلك صاحبة أول ديوان شعري نسائي فصيح ومطبوع في تاريخ المملكة، باسم «وادي الأوزان الباكية». واشتهرت الشاعرة ثريا قابل كثيراً بالشعر المحلي الحجازي، حتى لقيت بصوت جدة، حين شكلت مع الموسيقار الراحل فوزي محسون ثنائياً فريداً، استطاع أن ينتج لنا مجموعة من أجمل أغانيها المحلية. وستكون السيدة ثريا أحمد عبيد ثالث السعوديات برونزاً، كصاحبة أرفع منصب عالمي تحققه امرأة سعودية، حين تقلدت منصب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والأمين العام المساعد للأمم المتحدة. ثريا عبيد التي تقلدت منصبها الرفيع أكثر من عشر سنوات، عملت بشكل دووب لتأسيس أول برنامج لتنمية المرأة في المنطقة العربية، وهو برنامج يساعد المرأة العربية على وجه الخصوص. رابعاً: تأتي فاتمة أمين شاكر، كرابع سعودية يشار إليها بالبنان، فهي أول رئيسة تحرير لمطبوعة سعودية، حين كلفت برئاسة تحرير مجلة «سيدتي» عام 1980، وهي -إضافة إلى ذلك- كانت أول صوت نسائي تبثه إذاعة جدة. خامساً: السيدة لمى عبدالعزيز السليمان، هي واحدة من أبرز سيدات الأعمال السعوديات، وأول سيدة تنتخب وتقوم بالأصوات في انتخابات الغرف التجارية السعودية، ولتصبح بعدها أول سيدة تتقلد منصب نائب رئيس «غرفة تجارة جدة».

لمى السليمان استطاعت أن تسهم كثيراً في حل ملف عمل المرأة، من خلال نشاط مكثف ومستمر طوال 20 عاماً، تكفل بإتاحة فرص العمل والحياة الكريمة لمئات الآلاف من الفتيات أخيراً. سادساً: لعل الدكتورة ثريا العريض تكون أول أو لنقل من أوائل السيدات السعوديات اللاتي حصلن على درجة الدكتوراة بتفوق في التاريخ السعودي الحديث حين نالتها العام 1975م، في الإدارة والتخطيط التربوي بامتياز من جامعة UNC نورث كارولينا الأمريكية.

والعريض ستكون السيدة الأولى التي فتحت ابواب ارامكو السعودية مشرعة امام عمل المرأة وصعودها بتفوق الى مراتب عليا، فقد التحقت بشركة ارامكو العام 1980م، بقسم العلاقات العامة، ثم تدرجت في العمل حتى وصلت لمنصب مستشارة للتخطيط، إضافة لعضوية المجموعة الاستشارية لشؤون ارامكو السعودية، ثريا العريض هي أيضاً شاعرة وكاتبة، وتعد اليوم واحدة من الرائدات السعوديات اللاتي تفوقن حتى وصلن لعضوية مجلس الشورى السعودي.

سابعاً: تأتي أم الفنون السيدة فاطمة علي أبو قحاص -رحمها الله- التي توفيت عن 90 عاماً كواحدة من أبرز تشكيليات العالم، وهي فنانة سعودية، تنتمي إلى قبيلة عسير من محافظة رجال ألمع، واشتهر فنها الرفيع، على رغم عدم حصولها

على أي شهادة تعليمية. مارست فن القط العسيري، وعمرها ثمانية أعوام على يد والدتها، ثم احترفت الفن كمهنة، بعد وفاة زوجها لتربي أطفالها الأربعة، أشرفت على الكثير من الدورات التدريبية لفن القط، وزينت كثيراً من المزارات السياحية في منطقة عسير برسوماتها التشكيلية.

ثامناً: السيدة صفية بن زقر الفنانة والرائدة في إنشاء المتاحف الفنية، ولدت بجدة، واشتهرت بتوثيقها في رسوماتها للفولكلور والمظاهر الاجتماعية والثقافية والمعمارية الفريدة لمدينة جدة. أسست الفنانة صفية بن زقر، أول داره خاصة للحفاظ على الفنون وتوثيقها، والتراث الاجتماعي وإيجاد مكتبة فنية أدبية داخل المتحف.

تاسعاً: السيدة مريم الغامدي، وهي ممثلة ومذيعة ومخرجة وكاتبة سعودية، وتعد أول امرأة سعودية تقف على خشبة المسرح، وأول من عملت بالتمثيل من خلال الإذاعة الذي بدأت بها، وهي طفلة عام 1962.

عاشراً: الفنانة الموسيقية ابتسام لطفي، هي واحدة من عمالقة الفن العربي، ولدت في مدينة الطائف، واختار لها الاسم الفني «ابتسام لطفي» الفنان الكبير طلال مداح -رحمه الله-.

بدأت الغناء في الأفراح في سن السابعة من عمرها المديد، وشبه النقاد صوتها المخملي بصوت الفنانة الكبيرة أسمهان. ابتسام واجهت العديد من الصعاب أجبرتها على الابتعاد 25 عاماً عن الفن الذي عادت إليه أخيراً.



التعليم وحق الفرص المتكافئة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 19 محرم 1436هـ - 12 نوفمبر 2014م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=23820>

عبدالله المطيري

الأطفال الذين يعيشون ظروفًا اقتصادية واجتماعية غير مشجعة على التعليم يستحقون دعماً إضافياً لتوفير تعليم أعلى جودة، من خلال معلمين أكثر كفاءة ونقل مدرسي ووجبات غذائية يومية

كانت القضية الجوهرية للمقالة السابقة تؤكد على أن منظور العدالة يتطلب منا أن نوفر للأطفال ظروفًا وشروطًا للحياة تحميهم من التأثير الكبير بالظروف التي ولدوا فيها والتي قد تكون في غير صالحهم. بمعنى أن الأطفال الذين يولدون في ظروف صحية أو اجتماعية غير مساعدة على النجاح في الحياة يفترض أن تمد لهم يد العدالة لتخفف من أثر تلك الظروف، وبالتالي تفتح لهم المجال في الحياة بما يتوافق مع الأهداف التي يضعونها لحياتهم الخاصة. الفرص المتكافئة بهذا المعنى تتطلب تعاملًا متفوقًا بين الأطفال. الأطفال الذين يدخلون الحياة بظروف أسوأ من غيرهم يحتاجون مساعدة أكثر من غيرهم للمشاركة في الحياة بشكل أقرب للعدالة.

التعليم هو أحد أهم العوامل المؤثرة في حياة الإنسان، وبالتالي له دور أساسي في تحقيق أو منع مشاركة هذا الإنسان في الحياة بصورة عادلة. التعليم هنا يأتي بمعنى تجربة حياتية تفتح للفرد آفاقًا مختلفة ومتنوعة في الحياة. القراءة والكتابة مثلًا تعطيان الفرد لغة جوهرية للتواصل مع المجتمع والعالم. القراءة والكتابة تعنيان أن هذا الفرد أصبح يملك قدرًا مهمًا من الاستقلال في القرار والحركة والتواصل وإدارة حياته الخاصة. لتتصور هنا طفلين في ظروف متقاربة (عائلة، فقيرة، العيش في قرية بعيدة عن الفرص الوظيفية، قدرات ذهنية عالية)، أحدهما توفرت له الفرصة وتعلم القراءة والكتابة، والآخر لم تتوفر له الفرصة وبقي أميًا. هناك احتمالات عالية جدًا بأن يكون عامل التعليم مؤثرًا وبشكل جوهري في جعل حياة الطفل المتعلم أيسر وأوسع فرصًا. الطفل المتعلم يملك لغة إضافية للتواصل مع عدد هائل من الناس لا يمتلكها الطفل الآخر الذي سيبقى محدودًا في اللغة المحكية المتوفرة له.

في الظروف الحالية نعلم كذلك، أن الطفل المتعلم لديه فرص اقتصادية أعلى لأن الوظائف والاستثمار أصبحت مربوطة بشكل جوهري بمهارات تتطلب كنقطة انطلاق إجادة القراءة والكتابة. في السعودية، ومع بداية التعليم الحكومي المجاني في أطراف واسعة في المملكة، شاهدنا النقلة الكبيرة (بالمعنى الاقتصادي) للأسر التي أرسلت أطفالها إلى المدارس.

التعليم الرسمي والشهادات أهلت هؤلاء الأطفال للحصول على وظائف كان لها مردود اقتصادي كبير ومؤثر في حياة الأسر. هذا العامل في رأيي كان جوهريا في إقبال الناس على تعليم البنات، باعتبار أن نتائجه الاقتصادية كانت مباشرة وواضحة. الحديث السابق يؤدي إلى نتيجة أن الحصول على التعليم الأساسي شرط جوهرى لتكافؤ الفرص. هذا شرط أصبح مقبولا ومتعارفا عليه. ولكنه في رأيي لا يكفي.

توفير التعليم الأساسي خطوة ضرورية، لكنها ليست كافية لتوفير معادلة مقبولة لتكافؤ الفرص في المجتمع. ما نحتاجه هنا هو الحديث عن نوعية التعليم وعن الاحتياجات الإضافية التي يفترض أن توفر للأطفال الذين يعانون من ظروف أصعب من غيرهم. بالنسبة إلى نوعية التعليم فإن مضمون التعليم ذاته يلعب دورا أساسيا في مسألة تكافؤ الفرص. المضمون المنحاز لجماعة محددة في المجتمع يجعل الأمور أصعب على الأطفال الذين لا ينتمون إلى تلك الجماعة. على سبيل المثال، إذا كان مضمون التعليم يعبر عن ثقافة الطبقة الاقتصادية الأعلى في المجتمع، دون غيرها، فإنه سيجعل من فائدة التعليم أقل بكثير لمن لا ينتمون لتلك الطبقة. مضمون التعليم الذي يعبر عن ثقافة جماعة مناطقية أو مذهبية أو حزبية معينة، دون غيرها، يجعل من الصعب على الأطفال الذين لا ينتمون إلى تلك السياقات الاستفادة من ذلك التعليم. لذا فإن مضمون التعليم إذا لم يراع التعدد والتنوع العرقي والمذهبي والثقافي والاقتصادي في المجتمع فإنه قد يكون عقبة في وجه عدالة تكافؤ الفرص. الطفل السعودي من منطقة الجنوب إذا لم يجد في التعليم الذي يقدم له ما يعبر عن الظرف الجغرافي والاقتصادي والفكري والثقافي والفني، الذي تعيشه المنطقة، سيشعر بحاجز بينه وبين تعليمه يجعل من فرصه في النجاح والمنافسة أصعب من غيره. قس على ذلك الطفل كل الأطفال الآخرين، بكل تنوعاتهم، حين يجدون ما يتعلمون غريبا، وفي بعض الأحيان قاسيا ومؤذيا. بهذا المعنى فإن مبدأ تكافؤ الفرص، حتى بمعناه الاقتصادي الضيق، يجعل من المضمون الفكري والثقافي للتعليم عاملا جوهريا في تحقيق تلك العدالة. الانحيازات التي يسجلها ذلك المضمون ذات قدرة كبيرة على جعل فرص مجموعة من الأطفال أصعب وأقسى من غيرها.

العامل الأساسي الثاني هو ما يمكن التعبير عنه بمبدأ اللامساواة الإيجابية أو اللامساواة بقصد المساواة. الطفل المعاق جسديا مثلا، يستحق من منظور العدالة أن يقدم له أكثر من غيره من الأطفال. هذه الرعاية الزائدة تهدف إلى أن تجعل من فرص هذا الطفل أقرب للعدالة، مقارنة بغيره ممن لا يعانون ذات الظرف الصحي. ذات المبدأ يفترض أن يشمل الأطفال الذين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية غير مشجعة على التعليم. هؤلاء الأطفال يستحقون دعما إضافيا لتعليمهم يحاول أن يحد من الفجوة بينهم وبين غيرهم. هذا يعني استحقاقهم دعما إضافيا لتوفير تعليم أعلى جودة من خلال معلمات ومعلمين أكثر كفاءة ووسائل تعليمية على أعلى المستويات ومبان مدرسية آمنة ومساعدة على التعليم ونقل مدرسي ووجبات غذائية يومية. هذه الإمكانيات تهدف لردم الفجوة الناتجة من أن كثيرا من الطلاب يعانون يوميا من معلمين أو معلمات لا يجيدون التعامل معهم، مدرسة لا توجد فيها تقنيات تعليم في عالم يدار بالتقنية، مبان مدرسية غير صالحة للحياة فما بالك بالدراسة، معاناة كبيرة في الوصول إلى المدرسة بسبب بعدها وعدم توفر وسيلة نقل، عدم قدرة الأسرة على توفير وجبة إفطار صحية للطفل يبدأ بها يومه الدراسي. الطفل من أسرة قادرة سيعمل ولي أمره على توفير ظروف أفضل ولكن الطفل من أسرة قادرة ليس له إلا إحساس مجتمعه بالعدالة.

اليوم

أيضا • البدون .. قضية أمن وطني

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر 2014م

<http://www.alyaum.com/article/4026624>

عبدالوهاب الفايز

في مقال الأحد الماضي، قلنا إن الإشكالات التي تحدث في القطاعات الاقتصادية، بالذات في الشركات الرئيسية، أحيانا تأخذ بعد الأمن الوطني إذا دخل البعد الدولي فيها مما يجعل سمعتنا وأمننا الوطني أمام اختبار وتحدي. الآن قضية الفئات السكانية التي تعيش بيننا بدون جنسية سواء من البدو الرحل أو غيرهم، أصبحت تأخذ بعدها الدولي، كيف؟

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، التابعة للأمم المتحدة، تبنت الأسبوع الماضي موضوعا إنسانيا قالت إنها سوف تتصدى له عبر حملة للقضاء عليه، وهو ظاهرة (الحرمان من الجنسية) التي تؤثر على ما يقارب 10 ملايين شخص.. ما تستهدفه الأمم المتحدة هو استئصال هذه الآفة التي «صنعها الإنسان»، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين (اتلونيو غوتيريس)

يجزم أن «كل عشر دقائق يولد طفل بدون جنسية في مكان ما في العالم»، واصفا هذا الوضع بـ«خلل خطير غير مقبول في القرن الحادي والعشرين».

المفوض السامي سوف يشاركه في هذه الحملة عشرون من مشاهير العالم نشرروا رسالة مفتوحة أشارو فيها إلى أن «انعدام الجنسية يعني حياة بدون تعليم ولا عناية صحية أو عمل رسمي، حياة بدون حركة وبدون أمل ولا أفق للمستقبل»، وأضاف الموقعون أن «الحرمان من الجنسية لا إنساني»، مؤكداً اقتناعهم بأن «الوقت قد حان لوضع حد لهذا الظلم». بين الموقعين على الرسالة المفتوحة نجوم سينما ورجال دين وفي رسالتهم المفتوحة يقدمون عريضة للمجتمع الدولي لجمع عشرة ملايين توقيع دعماً لهذه الحملة في غضون عشر سنوات. وتشمل خطة عمل المفوضية عشرة إجراءات عملية لحل الأوضاع الحالية للمحرومين من الجنسية، كما تستهدف منع ظهور حالات جديدة، والتعرف عن قرب على المحرومين من الجنسية وحمايتهم.

كذلك في خطة عملها، سوف تدعو المفوضية الدول لاتخاذ الإجراءات الوقائية، أي ضمان عدم ولادة أي طفل بدون جنسية، مع تسجيل الولادات. كما تطالب الدول بإعطاء شهادات ولادة إلى الابدون جنسية الذين يحق لهم الحصول على مثل هذه الوثائق. مع الأسف، الحرب الكارثية في العالم العربي تضيف إلى هذه المأساة الإنسانية، وحالياً يعتبر % 70 من المولودين الجدد السوريين المسجلين في مخيمات اللاجئين بدون جنسية، بحسب المفوض السامي السيد غوتيريس. نحن في المملكة لدينا (مشكلة الابدون)، وحتى الآن لم يتخذ فيها إجراء حاسم يغلق هذا الملف الذي تتراكم تبعاته الإنسانية والاجتماعية والأمنية منذ سنوات عديدة. هذا الملف نتمنى أن يأخذ حقه من الاهتمام الحكومي حتى لا يُستغل ضد المملكة في المحافل الدولية، فالأمم المتحدة لديها خطة عمل تحشد لها نجوم الفن والسياسة والدين، ومنظمات المجتمع المدني في أوروبا وأمريكا، المحسوبة على إسرائيل وإيران، سوف تجد الموضوع الساخن الذي تستثمره لتثويبه صورتنا. مما هو مطروح ومعروف.. ثمة جوانب شائكة في ملف الابدون في المملكة، والملف يزداد تعقيداً مع مرور الوقت، حيث عملت اللجان لأكثر من ثلاثة عقود حتى الآن دون جدوى، بل حتى من تم منحهم الجنسية يقولون إن اللجان وضعت عراقيل، وبسببها يواجهون بعض التحديات. وقد تكون هناك اعتبارات فنية موضوعية صحيحة، ولكن الذي نعرفه أننا في دولة من ثوابتها التي وضعها المؤسس الكبير الملك عبدالعزيز رحمه الله، الرحمة والعطف على الضعيف. كما أن لكل مشكلة حلاً إذا قرر الفريق الذي يتصدى لها أن يبحث في (طريق ثالث) في التصور وفي طريقة التفكير. ترك الموضوع معلق سوف يوسع دائرة الحرمان والمأساة لمن يعانون من غياب الجنسية، وسوف يضيف عبئاً جديداً على أمننا الاجتماعي والوطني، إذا أخذ الملف المسار الدولي.

أن نتخذ قراراً ونخطئ.. خير من تعليق الأمور والخوف من اتخاذ القرار، المهم أن تكون هناك إرادة دولة، يقوم عليها رجال دولة، وليس تصورات لجنة أو فريق عمل ينظر للأمور من زاوية ضيقة. ومن أعطاهم الله سعة الحكمة وعمق البصيرة يقولون لنا إن القضايا الوطنية لا تعالجها لجان، فهذه قد تكون محدودة الإمكانيات والصلاحيات، والأخطر أن تكون تصوراتها مقيدة بالمحاذير المتعددة حين النظر في القضايا الوطنية الشاملة! المحاذير عدوة الحلول المبدعة.



كاريكاتير

AL-HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر
2014م

[اضغط هنا](#)



www.alwatan.com

الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء
19 محرم 1436 هـ - 12 نوفمبر
2014م

<http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5790>



تجاره @kal_ahmd